٧ مليارات دولار خسائرنا سنوياً من حرق الغاز

د. عبد الجبار عبود الحلفي
جامعة البصرة

منذ أن أكتشف النفط في العراق عام ١٩٢٧ في بابا كركر في كركوك والغاز المصاحب للنفط المتدفق يحرق وكأنه سلعة لا قيمة لها. يمتلك العراق نحو (٦,٣) تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المؤكد وهذه الكمية تشكل نحو ٢٪ من الاحتياطي العالمي و ٦٪ من احتياطيات منطقة الخليج العربي، وتبلغ نسبة الغاز المصاحب (٧٠٪) والغاز الحر (٣٠٪) ولان العراق لا يعد منتجاً مصدراً للغاز حالياً فأن عمر الاحتياطي يقدر بـ(٧٥٠) سنة، بينما الاحتياط السعودي ١١٠ سنوات و٣٥٠ سنة لايران و٣٨٠ سنة لقطر و١٢ سنة للبحرين.

اما الاحتياطيات غير المؤكدة فتبلغ (٣,٤) تريليون متر مكعب وهناك دراسات عراقية تشير الى وجود (اقليم غازي) في المنطقتين الشمالية الشرقية من العراق والجنوبية، اذ تتشكل صخور عصر الجوارسي امكانيات كبيرة لوجود الغاز في جنوب العراق خاصة البصرة والعمارة، كما أن حقل (عكاش) في الجزء الغربي من العراق يشكل مكمناً غازياً عملاقاً تقدر قيمته باكثر من ٢ تريليون دولار في حال استغلاله بصورة مثلى وبتقنيات عالية للاستخراج والانتاج.

ان حرق الغاز الطبيعي يعتبر كارثة بيئية، فهو يحتوي على عناصر ملوثه مثل كبريتيد الهايدروجين الذي يعد سامّاً للغاية. ولذلك يعاني المواطنون في محافظة البصرة من امراض سرطانية كبيرة وامراض اخرى بسبب كثرة شعلات الغاز المحيطة بالبصرة من كل جانب كما يمكن ان يحتوي الغاز على الزئبق بشكل طبيعي. ولذلك يجب إزالته قبل ان يصل الى المستهلك.

منذ منتصف السبعينيات بدأ العالم يشهد نمواً مستمراً في استعمال الغاز بوصفه طاقه نظيفة. ولذلك تشير التوقعات الى استمرار التوسع في استخدام الغاز، حيث أن استخدام الغاز يرتبط بشكل قوي بانجازات تقنيات الغاز، خاصة في قطاع توليد الطاقة الكهرباء حيث يتطور استخدامه بسرعه في محطات الدورة المركبة. كما يستخدم في صناعة البتروكيمياويات ووقود في صناعة الحديد والصلب، ومادة خام في صناعة الاسمدة. وقد بلغ الطلب على الغاز نحو ١٩٥ مليار متر مكعب سنة ١٩٩٥, انه وصل الى ٢٤٠٠ مليار متر مكعب في عام (٢٠٠٧) وسيصل الى (٣١٠٠) مليار متر مكعب في العام (٢٠١٠) وتعتبر سوق امريكا الشمالية الاولى للغاز التي تطورت في العالم حيث تبلغ حصة الغاز فيها نحو ٢٥٪ من الطاقة الاولية.

لكن السوق الاوروبية شهدت نمواً مستمراً في الغاز ونتيجة لذلك فقد ازدادت حصة الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة من ٧,٥٥ في عام ١٩٧٠ الى ٢١٪ في عام ١٩٩٢, والى ٢٤٪ في عام ٢٠٠٦,

اما في الشرق الاوسط الذي تتراوح فيه حصة الغاز في موازين الطاقه بين ٣٠ و٤٠٪، فأن المنطقة تقدم امكانيات واعدة للتطوير. ليس للاستهلاك المحلي فقط ولكن امكانيات كبيرة للتصدير. ولذلك تضم منطقة دول الكومنولث المستقلة والشرق الاوسط (٧٠٪) من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم. بينما تتراجع الاحتياطيات في امريكا الشمالية منذ اكثر من ٢٠ سنة.

وتتسابق الدول المنتجة في مد الانابيب الناقلة للغاز عبر الاقاليم والدول للحصول على عقود طويلة الامد لبيع الغاز كما يحصل الان في قطر وبعض الدول الاسيوية. وبين ايران والصين والهند وباكستان. وبين الجزائر واوروبا(خط انابيب الجزائر –المغرب –اوربا) وبين النرويج وفرنسا خط غاز روسيا –اوروبا، الى غير ذلك من المشروعات الضخمة التي تدر مليارات الدولارات للدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي فضلاً عن نقل الغاز بواسطة الناقلات المتوسطة والضخمة.

لغة الارقام:-

يبقى الطرف المنتج للغاز الطبيعي بكميات صغيرة الخاسر الاكبر من بين الدول المنتجة للنفط والذي يصاحبه كميات هائلة من الغاز؟

وبلغة الارقام فأن العراق يسوق حالياً نحو (٣و٢) مليار متر مكعب ينصرف معظمه للاستهلاك المحلي (المنزلي والصناعي) بينما سوقت مصر (٥و٢٦) مليار والجزائر ٨٤ مليار متر مكعب في حين استهلك العراق (٨٥ الف برميل مكافئ نفط/يوم) في عام ٢٠٠٦, بينما استهلك ٢٠ الفا في عام ٢٠٠٢ مما يؤشر فجوة في الاستهلاك تنعكس على معاناة المواطنين ومحطات الكهرباء والمصانع. كما ان الاستهلاك في الكويت بلغ (٦٩ الف برميل مكافئ نفط/يوم) وفي سوريا ١١٣ الف برميل وفي الامارات ٦٠ ألفاً. في حين ينتج العراق (٣٠ الف ب/ي) من سوائل الغاز الطبيعي. وهي كمية ضئيلة لا تسد الحاجات المحلية. مما يتسبب في حدوث أزمات حادة في الوقود. تضاف الى الازمات التي تحدث في المشتقات النفطية.

ويمكن للعراق ان ينتج كميات تعادل ثلاثة امثال انتاجه الحالي لو قامت وزارة النفط بمشاريع للانتاج والتسويق عبر الاتفاق مع الجانب التركي أو الكويتي تعود على الخزينة العراقية بمليارات الدولارات بدلاً من حرق هذه الثروة الطبيعية الهائلة. فالدول الاخرى تنقب عن الغاز في البحار والاراضي الوعرة بينما يتوافر الغاز الطبيعي في بلدنا بشكل مصاحب للنفط مما يقلل من تكاليف الانتاج. وثمة عوامل مميزة تجعل العراق رابحاً في اسواق الغاز العالمية الان... منها:-

١- أن ارتفاع اسعار النفط يسمح بنقل الغاز الى الاسواق، مما يعني مزيداً من الفرص.

٢- ارباح المشتقات السائلة: لان ارتفاع اسعار النفط يعني بالضرورة حدوث ارتفاع شديد في قيمة السوائل المستخرجة كنواتج عرضية خلال عملية استخراج الغاز.

٣- هناك ارتباط شديد بين النفط والغاز في عمليات التنقيب عن النفط لا يعني فقط مجرد زيادة كمية الغاز المرافق له، بل قد يصحبها اكتشاف حقول مستقلة للغاز. كما هو الحال في المنطقة الغربية من العراق حيث احتمال وجود (اقليم غازي) حسب دراسة الاستاذ (ثامر الغضبان) وزير النفط الاسبق.

٤- أن إقامة خطوط انابيب لنقل الغاز العراقي خارج القطر لا تمر بمناطق تضم مياه ضحلة او عميقة مما يقلل من المخاطر والتكاليف.

٥- ارتفاع اسعار النفط ادى الى زيادة الطلب على الغاز الطبيعي.

وبما ان العراق يمتلك غازاً مصاحباً الى جانب الغاز الحر، فأن الفرصة لارباح عالية ستكون متوفرة للعراق في الاسواق العالمية وسيكون منافساً قوياً للدول الاخرى فعلى سبيل المثال الغاز المستخرج من حقل (ترول) في بحر الشمال ما كان يسمح بتصديره تجارياً الى القاره الاوربية –في ظل التكلفة الباهظة لخطوط الانابيب –لولا أن ارتفاع اسعار النفط هيأ المظلة السعرية المناسبة، كما يشير الى ذلك الخبير النفطي (توماس ستوفر).

والتساؤل المطروح هنا: متى تبدأ وزارة النفط بإقامة مشروعات لتصدير الغاز وإقامة صناعة غاز عراقية كما هو الحال في معظم بلدان أوبك. ولماذا يبقى غاز العراق يحرق، وتهدر هذه الثروة الوطنية منذ اكثر من ٧٠ سنة مرت.

أن المصلحة القومية العراقية تقتضي ايلاء هذا المشروع اهمية خاصة واعتباره من اولويات مشروعات بناء الاقتصاد العراقي. خاصة في ظل الارتفاع المستمر لاسعار الغاز في العالم وارتفاع الطلب عليه لاغراض متعددة في جميع دول العالم. ونحن على ثقة أن الجهات المعنية في القطاع النفطي تدرك اهمية الموضوع.. وتبقى المبادرة نحو الشروع في التنفيذ بين أيادي الحكومة الوطنية، رغم ما تواجهه من تحديات. وتقديرات أولية فأن العراق يخسر نحو ٧ مليارات سنوياً من حرق الغاز الطبيعي.

تأهيل أربع عشرة مبادلة حرارية لمصلحة شركة نفط الجنوب

بغداد/ المدى

أعلن مصدر إعلامي في وزارة الصناعة والمعادن عن إعادة تأهيل أربع عشرة مبادلة حرارية لمصلحة شركة مصافي الجنوب بمبلغ (١٤٣,٥٠٠,٠٠٠) مئة وثلاثة واربعين مليوناً وخمسمئة ألف دينار، فضلاً عن تصنيع مقاطع حديدية وإجراء صيانة عامة لجسر الفيحاء العائم لمصلحة شركة نفط الجنوب بقيمة قدرها(١٨٢,٠٠٠,٠٠٠) مئة واثنان وثمانون مليون دينار، مشيراً الى عقد آخر مع نفس الشركة لتصنيع خزان سعة (٥٥ م٣) لمديرية بلدية الزبير.

واشار المصدر ايضاً الى إعادة تأهيل المبادلتين الحراريتين E205، E305 التابعتين للشركة العامة لصناعة الاسمدة، إحدى شركات الوزارة وفق عقد بلغت قيمته (٢٠٣,٥٠٠,٠٠٠) مئتين وثلاثة ملايين وخمسمئة ألف دينار.

واوضح إن للشركة عدداً من المشاريع الجديدة تمثلت بـ (مشروع مد ولحام وربط انبوب ماء السارتير من الشعيبة الى البرجسية –مشروع مد ولحام وربط انبوب نفط حلفاية الى مصفى ميسان –مشروع مد ولحام انبوب غاز في محطة حقن الكرمة –مشروع تصنيع ٩ خزانات سعة ١٠٠٠ م٣).

واكد المصدر إن للشركة توسعاتها التخطيطية المتمثلة بخط إنتاج أجزاء المراجل البخارية وبناء حوض جاف لتسفين وتصليح السفن البحرية واستحداث خط تصنيع النهايات المحدبة، فضلاً عن نصب معمل اوكسجين.

الشهرستاني في ملتقى دافوس الاقتصادي

بغداد/المدى

غادر وزير النفط حسين الشهرستاني بغداد للمشاركة في مؤتمر وملتقى دافوس الاقتصادي المنعقد من ٢٣-٢٨ كانون الثاني الجاري.

وعلى صعيد متصل سيشارك الشهرستاني في اعمال المؤتمر الاستثنائي لمنظمة أوبك الذي سيعقد مطلع الشهر المقبل في فينّا لمناقشة القضايا المطروحة أمام المنظمة فيما يخص الإنتاج والأسعار وأوضاع السوق النفطية العالمية ودور المنظمة.

من ناحية متصلة وضمن البرنامج الاقتصادي سيشارك وزير النفط في اللقاء الاقتصادي في بلجيكا في مقر الاتحاد الأوروبي في ٣١ من كانون الثاني الجاري

افتتاح المصرف العراقي- السوري في دمشق قريباً

دمشق/ وكالات

اكد مصدر مطلع انه سيتم افتتاح المصرف العراقي- السوري ومقره دمشق خلال الفترة المقبلة.

واضاف المصدر ان وزارة المالية تسعى لتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق وسوريا الخاصة بتأسيس مصرف عراقي – سوري اذ سيتم انشاؤه تحت اسم مصرف الرافدين التجاري وبنسبة اسهم ٢٥٪ للمصرف التجاري السوري و٢٤٪ لمصرف الرافدين و٢٦٪ لرجال اعمال سوريين و٢٥٪ رجال اعمال عراقيين.

منوهاً بان ادارة هذا المصرف ستكون تناوبية بين مصرف الرافدين والمصرف التجاري السوري وبرأس مال قدره ٦٠ مليون دولار اميركي.

مشيراً الى ان افتتاح هذا المصرف سيسهم في رفع العبء عن كاهل العراقيين المتقاعدين الموجودين في سوريا اذ سيتسنى لهم تسلم رواتبهم من خلال هذا المصرف وبالعملة التي يرغبونها.

في الهم الاقتصادي

اندماج الشركات كعامل لإنعاش حيويتها

حسام الساموك

هل ثمة معترض على الاقرار بانكماش أداء اقتصادنا بكل حلقاته وتردي كل مواقعنا الانتاجية ومشاريعنا ومؤسساتنا المالية والمصرفية الى الحدّ الذي لانتردد حين يوصف غالبيته بالعدم،لندعو من أعماقنا وبصوت عال بأولوية البحث عن بدائل-أية بدائل- تمنحه الفرصة لاستئناف دورته بأية نسبة ووفق أي نمط أو منهجية كي نتكشف-في الأقل- امكانية استنهاض ما تعطل عبر السنين العجاف.

في ظل الواقع الراهن المتسم بالأحباط، تردد في الاوساط المصرفية وبهمس بدء مفاوضات واتصالات في العاصمة الأردنية وأماكن أخرى،تمهيدا لمشروع تبدو ملامحه طموحة ومشجعة، يؤشر لعملية اندماج بين مصرفين عراقيين، يتبعه توجه لمشاركة مع مصرف ألماني،سعيا لأرساءمؤسسة مصرفية ذات ملاءة مالية مميزة لتلعب دورها في الساحة العراقية-وربما العربيةأيضا- بما يؤهلها تصدر المؤسسات المصرفية القائمة،حيث تعاني غالبيتها مشاكل شتى لعل مسألة التميل والسيولة في مقدمتها.

> وفقا لتلك الأنماط المثمرة في مشاريع الاندماج نرقب بحماسة تحقق مشروع عراقي طموح ليس في اندماج مصرفين قائمين

واذ نتابع باهتمام انجاز مشروع الاندماج المصرفي لنعيد الى الأذهان التطير غير المبرر لأي فكرة اندماج في القطاع المصرفي أو سواه ضمن توجهات الواقع العراقي،بل الأنكى من ذلك ان مشروعات انشاء مصارف جديدة كانت قد هيئ لها لكنها اصطدمت باجراء رفع الرساميل المكتتب بها لكل مصرف من قبل البنك المركزي العراقي،ولما تعذر عليها تنفيذ الزيادة المقررة كان أمامها خياران لاثالث لهما،أما أن تندمج مع مجموعة مماثلة لتتشاركا بادارة مصرف واحد،وأما أن تجمد مشروعها ريثما تتحقق لها الملاءة المالية التي تمنحها القدرة على دفع متطلبات الزيادة المطلوبة ومثل هذا الخيار يبدو غير مناسب لأن تجميد المشروع يكبد اصحابه خسائر متصاعدة لامبرر لها لكن ما حدث هو المغامرة(من لدن بعض الأطراف)بالتجميد وخسائره اللاحقة حيث مضت سنتان على تلك الخطوة الغريبة، من دون أن تتجرع تقاسم طرف آخر لأدارة مصرف ما زال مصيره خيالا مجردا،اذ تشتهي كل مجموعة أن تتفرد بامتلاكها مصرفا خاصا بها لتوجه سياساته كما تشاء.

وعلى عكس تقاليد مشاريعنا الشكلية –وربما غير المجدية- نتابع في عالم اليوم التوجهات المتسارعة لتركيز المشروعات الضخمة وبرامج الاندماج المتواصلة (لابين)الشركات والمشاريع المتواضعة،بل بين كبريات المؤسسات ذائعة الصيت وفي كل القطاعات الاقتصادية والانتاجية،ولنشر على سبيل المثال الى اندماج عملاقتي شركات صناعة السيارات في اوروبا رينو الفرنسية وفولفو السويدية،مثلما اندمج قبل سنتين أكبر مصرفين في الولايات المتحدة لينتج عن المشروع عملاق للمصارف في أمريكا والعالم أجمع.

وفقا لتلك الأنماط المثمرة في مشاريع الاندماج نرقب بحماسة تحقق مشروع عراقي طموح ليس في اندماج مصرفين قائمين بل في السعي لتنشيط الانتاج بكل المرافق والقنوات عبر مشاريع طموحة في المشاركات والاندماجات والصفقات التجارية والانتاجية المشتركة.

امانة بغداد/ دائرة المشاريع

اعلان رقم (١/ش)

تعلن امانة بغداد/ دائرة المشاريع عن:
أعمال تجهيز ونقل وفرش اسفلت طبقة سطحية في جانب الكرخ
الدرجة: الخامسة انشائية.
المدة: (٤٠) يوماً عدا الجمع.
الكمية: (٤٠٠٠٠م٢) سمك ٥سم.
الصيانة: اسنة واحدة من تاريخ الاستلام الاولي
والتي يمكن الحصول على الشروط الفنية والقانونية الخاصة بها من مقر الدائرة قرب تقاطع دمشق لقاء مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) فقط (خمسون الف دينار).
فعلى الراغبين تقديم عطاءاتهم بموجبه على ان يرفق مع كل عطاء تأمينات اولية مقدارها (١٥٠٠٠٠٠٠) دينار على شكل صك مصدق او خطاب ضمان لامر امانة بغداد/ دائرة المشاريع صادر من احد المصارف في مدينة بغداد حصرا على ان يقدم العطاء كالاتي:
اولا: ظرف العرض الفني.
ثانيا: ظرف العرض التجاري.
ثالثا: ظرف ثالث يتضمن كافة المستمسكات المطلوبة.
وسيهمل كل عطاء غير مستوف للشروط القانونية وان الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات على ان يرفق بالعطاء وصل القبض وسيتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان وان آخر موعد للتقديم يوم الاحد المصادف ٢٠٠٨/٢/١٠ قبل الساعة الثانية عشرة ظهرا الى دائرة المشاريع ويتم فتح العطاءات الساعة الواحدة ظهرا وبنفس اليوم وبإمكان المتقدمين الحضور للاطلاع على نتائج فتح العطاءات المقدمة.

مدير عام دائرة المشاريع

نشر إعلان

يعلن معمل سمنت كركوك عن حاجته الى المناقصة اعلاه فعلى الراغبين بالمشاركة الحصول على المواصفات المطلوبة من مقر المعمل قسم الحسابات طريق ليلان لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون الف دينار لا غيرها غير قابلة للرد علما بأن آخر موعد لتقديم العطاء هو الساعة الثانية عشرة ظهراً ليوم الاحد الموافق ٢٠٠٨/٢/١٧ وسيعتبر العطاء غير مستوف للشروط ويهمل ما لم يوثق بما يلي:-
١- يكونَ المجهز مكتب او شركة مسجلاً داخل القطر او خارجه وحاصلاً على اجازة ممارسة نشاط الوكالات التجارية وان يكون معروفاً عنوانه وهاتفه داخل القطر.
٢- تقديم تأمينات اولية بموجب صك مصدق او خطاب ضمان معتمد وبما لا يقل عن ٣٪ من قيمة العطاء.
٣- تقديم كتاب عدم ممانعة من دخول المناقصات من الهيئة العامة للضرائب ويرفق مع العرض الفني حصراً.
٤- يرفق وصل شراء المناقصة نسخة اصلية مع العرض الفني حصراً.
٥- تكون الاسعار المقدمة نهائية وغير قابلة للتفاوض.
٦- يتم تسديد المستحقات بعد استلام المواد في المعمل وتأييد مطابقتها للمواصفات الفنية.
٧- سوف يهمل العطاء غير المستوفي لأي شرط من الشروط العامة للمناقصة والمرفقة مع المواصفات الفنية.
مع التقدير

مع تحيات
معمل سمنت كركوك

رقم المناقصة	المواد	تاريخ الغلق
٢/م/س ع ر-2008	انشاء بناية ادارة لقسم طواحين المواد الاولية (حسب الكشوفات والمخططات المرفقة بالمناقصة)	2008/2/17